



# المعهد العربي للتخطيط بالكويت

## Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

# منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية : بين الواقعية والمبالغة

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية  
العدد المائة والسادس عشر - مارس/ آذار 2014 - السنة الثاني عشر

## أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله  
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

## المحتويات

1	أولاً: المقدمة.....
3	ثانياً: تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية..
3	1.2 تعريف بالتقرير.....
4	2.2 تساؤلات حول المنهجية المعتمدة وترتيب الدول.....
11	ثالثاً: تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.....
11	1.3 نبذة تعريفية بالتقرير.....
11	2.3 بعض الملاحظات حول المنهجية والمعطيات المستعملة.....
14	رابعاً: تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....
14	1.4 تعريف بالتقرير.....
15	2.4 المعايير المعتمدة في ترتيب الدول على مستوى التنمية البشرية.....
15	3.4 ملاحظات حول المنهجية المعتمدة.....
17	خامساً: خاتمة.....
19	المراجع.....

# منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية : بين الواقعية والمبالغة

إعداد د. محمد أمين لزعر

## أولاً: المقدمة

تتميز هذه التقارير بعدة إيجابيات تكمن بالخصوص في إنشاء لغة مشتركة تقارن بين التنافسية أو أنظمة أنشطة الأعمال أو التنمية البشرية حول العالم، وتوفيرها لمعطيات ومؤشرات متوافقة وحديثة تمكن من مقارنتها من دولة إلى أخرى، وتبسيط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات. كما تتيح كذلك معرفة التجارب والممارسات الجيدة لبعض الدول وبالتالي إمكانية الاستفادة منها من طرف باقي الدول خاصة النامية منها.

في المقابل، تتعرض هذه التقارير إلى انتقادات ومعارضة شديدة من قبل العديد من الدول بما فيها المتقدمة، وتخص هذه الانتقادات المنهجية والمعطيات المستعملة وكذلك تصنيف الاقتصادات حسب هذه التقارير، خاصة تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال»، وبدرجة أقل، تقرير «التنافسية العالمية» و«التنمية البشرية».

تتميز هذه التقارير بعدة إيجابيات تكمن بالخصوص في إنشاء لغة مشتركة تقارن بين التنافسية أو أنظمة أنشطة الأعمال أو التنمية البشرية حول العالم، وتوفيرها لمعطيات ومؤشرات متوافقة وحديثة تمكن من مقارنتها من دولة إلى أخرى، وتبسيط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات. كما تتيح كذلك معرفة التجارب والممارسات الجيدة لبعض الدول وبالتالي إمكانية الاستفادة منها من طرف باقي الدول خاصة النامية منها.

تصدر العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية تقارير دورية تقيم أداء الدول وتصنفها حسب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه التقارير، إلى تشخيص نقاط القوة والضعف لاقتصاديات الدول، وتمكين كل دولة من التعرف على موقعها وتصنيفها مقارنة مع باقي دول العالم، خاصة المنافسة، وتحديد وتقييم مستوى وسرعة خلق الإصلاحات وتنفيذها مقارنة مع المعايير الإقليمية والعالمية. كما تمثل هذه التقارير، حسب هذه المؤسسات، مصدراً لأفضل قصص النجاح في السياسة الاقتصادية الدولية، وبالتالي تساهم في استفادة الدول من هذه التجارب في ما يخص وضع السياسات الناجعة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

لعل من بين أبرز هذه التقارير والتي تختص في تقييم القدرة التنافسية وبيئة الأعمال أو التنمية البشرية: «تقرير التنافسية العالمية» (The Global Competitiveness Report)، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (Doing Business) للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وتقرير التنمية البشرية (The Human Development Report) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Program for Human Development).

تزال منهجية ونتائج هذا الأخير تشهد انتقادات شديدة على مستوى العالم.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التقارير أصبحت مرجعاً أساسياً للعديد من المستثمرين وفعاليات القطاع الخاص، بحيث يتم بواسطتها تحديد برامجهم الاستثمارية المستقبلية. كما أصبحت أيضاً، من جهة أخرى، مرجعاً مهماً لوكالات التنقيط العالمية مثل «ستاندرد أند بورز»، و«موديز»، و«فيتش»، من أجل تقييم المخاطر والتصنيف الائتماني لكل اقتصاد. وبالتالي، أصبحت هذه التقارير تلعب دوراً لا يستهان به في تمليك المستثمرين معلومات عن الأسواق العالمية وحصول الدول على تمويل وقروض من الأسواق الخارجية بفائدة يساهم في نسبتها تصنيف هذه الاقتصادات من طرف هذه التقارير.

من أجل معرفة مدى مصداقية هذه التقارير خاصة «ممارسة أنشطة الأعمال» و«التنافسية العالمية» و«التنمية البشرية»، يتطرق هذا العدد إلى التعريف بهذه التقارير وبمؤشراتها وكذلك تحليل منهجياتها ونتائجها.

## ثانياً: تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

### 1.2 تعريف بالتقرير

يصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2003 تقريراً مشتركاً حول «ممارسة أنشطة الأعمال»، يهدف إلى تقييم الإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال لعدد كبير من الدول والذي وصل إلى 189 بلداً خلال هذه السنة، بالإضافة إلى تشجيع البلدان

بالإضافة إلى ذلك، فإن تصنيف الاقتصادات حسب هذه التقارير قد لا تتوافق مع نتائج تقارير دولية أخرى. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تحتل فيه بعض الدول مراكز متقدمة حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) حول استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، نجد أنها تُدرج في مراتب متدنية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي. فكيف لهذه الدول أن تستقطب استثمارات خارجية كبيرة وفي نفس الوقت تصنف فيها ممارسة أنشطة الأعمال بالضعيفة أو المتوسطة؟ فعلى سبيل المثال، تحتل الكويت المرتبة 36 في تقرير «التنافسية الاقتصادية» والمرتبة 66 في «الحرية الاقتصادية» حسب تقرير «مؤشر الحرية الاقتصادية» (The Index of Economic Freedom) للمعهد الأمريكي (The Heritage Foundation) الأمريكي<sup>(1)</sup>، بينما يُصنف في المرتبة 104 في «ممارسة أنشطة الأعمال». كما يحتل الأردن المرتبة 68 في تقرير «التنافسية الاقتصادية» بينما يقبع في المركز 119 بالنسبة لتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال».

من ناحية أخرى، تعتمد التقارير على تقارير أخرى لحساب بعض المؤشرات حتى وإن كانت عرضة للعديد من الانتقادات حول مصداقيتها. وهذا هو حال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يستند إلى تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن البنك الدولي فيما يخص بعض المعلومات والمؤشرات الخاصة بالعوامل الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال، في الوقت الذي لا

الحكومية والمؤسسات المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين هذه البلدان<sup>(3)</sup>.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن أكثر من 45 دولة قد أنشأت لجان على المستوى الوزاري لتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية فيما يخص تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، من بينها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## 2.2 تساؤلات حول المنهجية المعتمدة وترتيب الدول

يتميز تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» بعدة إيجابيات تكمن بالخصوص في توفيره معلومات عن أنظمة الأعمال حول العالم وعن الجهود والتدابير التي تقوم بها مختلف الحكومات لتطوير اللوائح والإجراءات الحكومية وتحسين البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال. كما يمثل مصدراً لبعض الدول للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في ميدان تنظيم وتحسين بيئة الأعمال وبالتالي تشجيع أكبر قدر من الاستثمارات سواء منها المحلية أو الخارجية.

بالرغم من عدة إيجابيات كتوفير معلومات عن أنظمة الأعمال حول العالم وعن الجهود والتدابير التي تقوم بها مختلف الحكومات لتطوير اللوائح والإجراءات الحكومية وتحسين البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال. يتعرض التقرير إلى مجموعة من الانتقادات تؤثر على مصداقيته. تتعلق بالمنهجية المتبعة والتصنيف غير المنطقي لبعض الدول وتعارضه مع نتائج تقارير دولية أخرى ذات صلة بممارسة أنشطة الأعمال.

على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الإجراءات، وتحسين البيئة التنظيمية، والاستفادة من الممارسات الجيدة حول العالم فيما يخص ممارسة أنشطة الأعمال.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتتبع ويقيس هذا التقرير التغيرات في الأنظمة المطبقة وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات تمثل عشرة مجالات تدخل في إطار دورة حياة الشركات المحلية في كل بلد، وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار<sup>(2)</sup>. ويتم ترتيب الدول حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها وفق هذه المؤشرات، التي يتم بناءها سنوياً من خلال بيانات مسحية تجمع وتحلل للمقارنة بين اللوائح والإجراءات

بالإضافة إلى تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» على المستوى الوطني. يصدر البنك الدولي تقارير أخرى على المستوى الجهوي (مدن وأقاليم وولايات) تغطي الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال والإصلاحات ذات الصلة في مدن ومناطق مختلفة داخل البلد. وتوفر تلك التقارير بيانات حول مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتقوم بترتيب المواقع حسب مستوى أدائها. ويمكن لمدن مختارة مقارنة اللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال الخاصة بها مع تلك المتعلقة بمدن أخرى في نفس البلد أو المنطقة. وإلى حدود هذه السنة، 20 دولة فقط حول العالم تتوفر لديها مؤشرات حول ممارسة أنشطة الأعمال حسب الجهات. من بينها دولتان عربيتان هما مصر والمغرب.

## 1.2.2 ملاحظات حول المنهجية ونوعية البيانات المعتمدة

### 1.1.2.2 المنهجية المعتمدة

تعتمد منهجية البنك الدولي على نوعين رئيسيين من المصادر لإنجاز تقاريره حول ممارسة أنشطة الأعمال: المشاركون الذين يساهمون في تعبئة الاستطلاعات التي تركز عليها هذه التقارير والبيانات الخاصة عن المؤشرات الخاصة بكل دولة.

### 1.1.1.2.2 المشاركون في استطلاعات تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"

يستند التقرير على عدة مصادر للمعلومات: المشاركون في تعبئة استطلاعات تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال»، والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وحكومات الاقتصادات التي يغطيها التقرير، وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق المعنية.

- المشاركون في الاستطلاعات: حسب البنك الدولي، ساهم أكثر من 25 ألف مهني في 189 اقتصاداً في توفير البيانات التي تعتمد عليها مؤشرات التقرير على مدى السنوات الإحدى عشر الماضية. ويتكون معظم المشاركين من مختصين في مهن قانونية، كالمحامين والقضاة وكتاب العدل، يقدمون الاستشارات بخصوص الاشتراطات القانونية والتنظيمية التي يغطيها التقرير. أما بالنسبة للاستطلاعات المتعلقة بالمعلومات الائتمانية، فالمشاركون هم مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية. كما يشارك وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون والمهندسون في الاستطلاع الخاص بالتجارة عبر الحدود، والضرائب،

لكن، بالرغم من هذه الايجابيات، يتعرض هذا التقرير إلى العديد من الانتقادات وإلى معارضة شديدة من قبل العديد من الدول بما فيها المتقدمة كالصين وفرنسا<sup>(4)</sup>. وقد بلغ استياء الصين من تصنيفها المتعثر لدرجة وصفها أن هذا التقرير «من شأنه أن يضر بسمعة البنك الدولي لكونه يستخدم وسائل خاطئة ولا يعكس الواقع». وقد دفع ذلك رئيس البنك الدولي لطلب تحقيق من لجنة خارجية مستقلة والتي أصدرت عدة توصيات من أجل تحسين التقارير المقبلة<sup>(5)</sup>.

في نفس الإطار، لم يسلم تقرير البنك الدولي من انتقادات بعض الدول النامية والعربية كمصر والمغرب. فقد انتقد هذا الأخير خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 2007 طريقة تصنيف الاقتصادات وطالب بإعادة النظر للمنهجية المتبعة والتي غالباً ما تخالف نتائجها التطور الملحوظ في استقطاب الاستثمارات الخارجية لهذا البلد. وقد انبثق عن ذلك تأسيس لجنة مشتركة بين الطرفين من أجل تدارس المنهجية المتبعة لإصدار المؤشرات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال بالمغرب.

وبشكل عام، تعرض التقرير إلى مجموعة من الانتقادات تؤثر على مصداقيته ودقة نتائجه، تتعلق بالمنهجية المتبعة والتصنيف غير المنطقي لبعض الدول وتعارضه مع نتائج تقارير دولية أخرى ذات صلة بممارسة أنشطة الأعمال.

للقوانين. ويساعد الخبراء المحليون المشاركون في الاستطلاعات فريق ممارسة أنشطة الأعمال في فهم وتفسير هذه القواعد والقوانين.

- تستخدم بيانات النوع الثاني بوصفها مدخلات للمؤشرات عن تعقيد وتكلفة الإجراءات التنظيمية. وتقيس هذه المؤشرات عدد الإجراءات المطلوبة للحصول على بدء نشاط تجاري، أو ترخيص بناء، أو الوقت المستغرق للحصول على هوية قانونية لشركة ما. وفي هذه المجموعة من المؤشرات، تسجل تقديرات التكلفة وفق جداول الرسوم الرسمية.

### 2.1.2.2 ملاحظات حول المنهجية

تثير المنهجية المعتمدة من طرف البنك الدولي لإعداد تقريره الملاحظات الأربعة التالية:

- اللجوء إلى سيناريوهات حالات معيارية: إلى جانب توفير قاعدة للبيانات الاقتصادية، مع وضع جميع البلدان في سلة واحدة بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي، يعد البنك الدولي المؤشرات حول سيناريوهات حالات معيارية بافتراضات محددة من أجل إمكانية مقارنة البيانات بين الدول. ومن هذه الافتراضات الأخذ بعين الاعتبار حالة شركة صغيرة أو متوسطة توجد في أكبر مدينة تجارية في الاقتصاد المعني. لكن الواقع هو أن أنظمة أنشطة الأعمال تختلف في العديد من الأحيان داخل كل اقتصاد، وبخاصة في الدول الاتحادية

واستخراج تراخيص البناء. كما يقدم مسؤولون رسميون في أماكن عامة معينة (مثل أمناء السجلات في السجل التجاري أو العقاري) معلومات أيضاً يتم إدراجها في المؤشرات.

- القوانين أو الأنظمة ذات الصلة: تستند معظم المؤشرات حسب البنك الدولي إلى القوانين والأنظمة. ويكون دور المساهمين في الأغلب استشارياً، من أجل مساعدة فريق التقرير في تعزيز فهم للقوانين والأنظمة وجداول الرسوم ذات الصلة. وفيما يتعلق بباقي البيانات الأخرى، فإن الفريق يجري مشاورات مع العديد من المساهمين للحد من أخطاء القياس.

- الحكومات وخبراء البنك الدولي على مستوى الدول: بعد تلقي الاستطلاعات من المشاركين في الاستبيان الخاص بممارسة أنشطة الأعمال، يعرض فريق ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي بالمناطق المعنية النتائج الأولية للتقرير مع الحكومات المحلية من أجل إبداء رأيها واقتراحاتها.

### 2.1.1.2.2 نوعية البيانات

يستخدم البنك الدولي نوعين من البيانات لإنشاء المؤشرات حول ممارسة أنشطة الأعمال:

- النوع الأول يخص قراءة القوانين والأنظمة لكل بلد. وفي الواقع، فإن 72% من البيانات الواردة في مؤشرات التقرير تستند حسب البنك الدولي إلى قراءات



لا يقيس التقرير كل العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في اقتصاد ما أو قدرته التنافسية، كحجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي، أو حالة النظام المالي، أو حالة سوق العقار، أو مستوى مهارات القوى العاملة، أو الأوضاع الأمنية ومستوى الإجرام، أو انتشار الرشاوى والفساد. كما يغفل أحد الركائز المهمة بالنسبة للشركات في مجال البنية التحتية، كحالة الطرق والسكك الحديدية والمرافئ والاتصالات، ومدى تأثير كلفة هذه الأخيرة على نشاطها وقدرتها التنافسية.

• مجالات مهمة لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين، تلعب جوانب أخرى دوراً أساسياً في تيسير ممارسة الأعمال تهم الشركات والمستثمرين والتي لا تؤخذ بعين الاعتبار في تقرير بيئة أنشطة الأعمال. فعلى سبيل المثال، لا يقيس التقرير كل العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في اقتصاد ما أو قدرته التنافسية. فهو لا يستعرض، مثلاً، حجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي، أو حالة النظام المالي، أو حالة سوق العقار، أو مستوى مهارات القوى العاملة، أو الأوضاع الأمنية ومستوى الإجرام، أو انتشار الرشاوى والفساد. كما يغفل أحد الركائز المهمة بالنسبة للشركات في مجال البنية التحتية، كحالة الطرق والسكك

والاقتصادات الضخمة. ويدرك البنك الدولي من خلال آخر تقرير لممارسة أنشطة الأعمال "القيود التي تفرضها سيناريوهات واقتراضات الحالات المعيارية". ورغم أنه عمل، بهدف تجاوز هذا العائق، على استعراض التبيان الإقليمي في بيئة الأعمال بدراسات محلية في بعض الاقتصادات، إلا أنها لا زالت ضعيفة بحيث عمت 20 دولة فقط لحد الآن.

• إقصاء الشركات والمستثمرين من استطلاعات الرأي: إن أصحاب الشركات والمستثمرين هم المعنيون بالدرجة الأولى بممارسة الأعمال، ومع ذلك يتم إقصائهم من الاستطلاعات التي يقوم بها البنك الدولي ولا يؤخذ لهم وجهة نظر في هذا المجال. وتفسر هذه المؤسسة أسباب ذلك، من جهة، لضعف تواتر مشاركة الشركات في المعاملات التي تعرضها المؤشرات<sup>(6)</sup>، ومن جهة أخرى لكون استطلاعات التقرير تجمع غالباً معلومات قانونية وهو ما قد لا تكون الشركات على دراية تامة بها. والحقيقة أن هذه الأسباب تبدو غير مقنعة لأن الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود هي عمليات متواصلة ومتكررة في حياة الشركات. وبالتالي فإن أصحاب الشركات هم أول وآخر المعنيين بممارسة أنشطة الأعمال وهم أصحاب المنفعة إذا كانت هذه الممارسة ميسرة وهم المتضررون الأولون إذا كانت معسرة.

الحال عند الحصول على تقديرات مصادر مختلفة، فإن المؤشرات تمثل قيمة متوسط استجابات مختلفة.

**ترتيب غير متوقع لبعض الاقتصادات في مراكز متقدمة واحتلال بعض الدول الأخرى لمراتب أدنى لا تتوافق مع وضعها الاقتصادي على المستوى العالمي ولا مع خلاصات تقارير لمنظمات أخرى حول مواضيع ذات صلة بممارسة أنشطة الأعمال.**

2.2.2 تصنيف غير منطقي لبعض الدول وتعارض ترتيب دول أخرى مع نتائج تقارير بعض المنظمات الدولية حول مواضيع ذات صلة بممارسة أنشطة الأعمال

إن أول ما يلاحظ عند معاينة تصنيف الدول حسب ممارسة أنشطة الأعمال هو الترتيب غير المتوقع لبعض الاقتصادات في مراكز متقدمة واحتلال بعض الدول الأخرى لمراتب أدنى لا تتوافق مع وضعها الاقتصادي على المستوى العالمي ولا مع خلاصات تقارير لمنظمات أخرى حول مواضيع ذات صلة بممارسة أنشطة الأعمال.

فمن المستغرب أن تتقدم في التصنيف العالمي بعض الدول الفقيرة، أو التي خرجت أخيراً من حرب أهلية كرواندا على دول متقدمة كفرنسا أو بلجيكا أو إسبانيا. من غير المنطقي أيضاً أن تحتل رواندا المرتبة التاسعة عالمياً فيما يخص «بدء المشروع»، حسب آخر تقرير لممارسة أنشطة الأعمال، متقدمة على دول كالولايات المتحدة الأمريكية والتي تحتل المرتبة 21. على نفس المؤشر، كيف يمكن تفسير

الحديدية والمرافئ والاتصالات، ومدى تأثير كلفة هذه الأخيرة على نشاطها وقدرتها التنافسية<sup>(7)</sup>. فعلى سبيل المثال، مؤشرات الحصول على الكهرباء تستعرض الإجراءات والفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لحصول الشركات على وصلة كهرباء لإمداد مخزن معياري بالكهرباء، لكنها لا تحاول قياس مدى انتظام التيار الكهربائي نفسه. أما المؤشرات التي تتناول تشغيل العمال، فلا تغطي جميع مجالات التشريعات العمالية. فعلى سبيل المثال، لا تقيس هذه المؤشرات الأنظمة التي تتعامل مع قضايا الصحة والسلامة في مكان العمل أو حق التفاوض الجماعي.

• اللجوء إلى عنصر الحكم الذاتي أو الاجتهاد في تقييم الوقت الزمني وتكلفة بعض الإجراءات التنظيمية؛ غالباً ما تعتمد التقديرات الزمنية للإجراءات التنظيمية شكلاً من أشكال الحكم من قبل المشاركين الذين شملهم التقرير. وهكذا، ومن أجل إنشاء مؤشرات زمنية، يتم تقسيم أي عملية إجرائية، مثل بدء النشاط التجاري، إلى خطوات وإجراءات محددة. وفيما يتعلق ببعض المؤشرات كترخيص البناء، أو إنفاذ العقود، أو تسوية حالات الإعسار، فإن مكوّن الوقت وجزء من تكلفة المكوّن (حين تغيب جداول الرسوم) تستند إلى الممارسة الفعلية وليس إلى نصوص القوانين. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من الاجتهاد، كما هو

تواجد أفغانستان في المركز 25 عالميا متقدمة على بريطانيا (29) والإمارات العربية المتحدة (38) وفرنسا (40). وكذلك الحال بالنسبة لرواندا فيما يخص مؤشر "الحصول على الائتمان" والذي تُصنف فيه في المرتبة 26 عالميا، متقدمة على دول كبيرة مثل كندا (31) والدانمرك (32) وألمانيا (32) واليابان (32).

ومن غير المنطقي أن تحتل دول يعدم فيها الأمن مثل باكستان وجامايكا المركزين 45 و87 على التوالي في ما يخص «حماية المستثمرين». ومن غير المنطقي كذلك لدولة كسيرايليون، التي خرجت مؤخرا من حرب أهلية استمرت لعدة عقود، أن تحتل المركز 32، متقدمة في الترتيب على اقتصادات مثل الصين (103)، ثاني دولة في العالم من حيث استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وألمانيا (106)، وأسبانيا (112)، والإمارات العربية المتحدة (114)، وسويسرا (170).

وعلى العكس من ذلك، كيف يمكن إيجاد تفسير لتموقع، في نفس الوقت، لدولة كالأردن في المرتبة 119 عالميا في تقرير، ممارسة أنشطة الأعمال» والرتبة 33 فيما يخص الحرية الاقتصادية، حسب تقرير «مؤشر الحرية الاقتصادية»؟

وعلى العكس من ذلك، كيف يمكن إيجاد تفسير لتموقع، في نفس الوقت، لدولة كالأردن في المرتبة 119 عالميا في تقرير، ممارسة أنشطة الأعمال» والرتبة 33 فيما يخص الحرية الاقتصادية، حسب تقرير «مؤشر الحرية الاقتصادية»؟

وعلى العكس من ذلك، كيف يمكن إيجاد تفسير لتموقع، في نفس الوقت، لدولة كالأردن في المرتبة 119 عالميا في تقرير، ممارسة أنشطة الأعمال» والرتبة 33 فيما يخص الحرية الاقتصادية، حسب تقرير «مؤشر الحرية الاقتصادية»؟

وعلى العكس من ذلك، كيف يمكن إيجاد تفسير لتموقع، في نفس الوقت، لدولة كالأردن في المرتبة 119 عالميا في تقرير، ممارسة أنشطة الأعمال» والرتبة 33 فيما يخص الحرية الاقتصادية، حسب تقرير «مؤشر الحرية الاقتصادية»؟

وعلى العكس من ذلك، كيف يمكن إيجاد تفسير لتموقع، في نفس الوقت، لدولة كالأردن في المرتبة 119 عالميا في تقرير، ممارسة أنشطة الأعمال» والرتبة 33 فيما يخص الحرية الاقتصادية، حسب تقرير «مؤشر الحرية الاقتصادية»؟

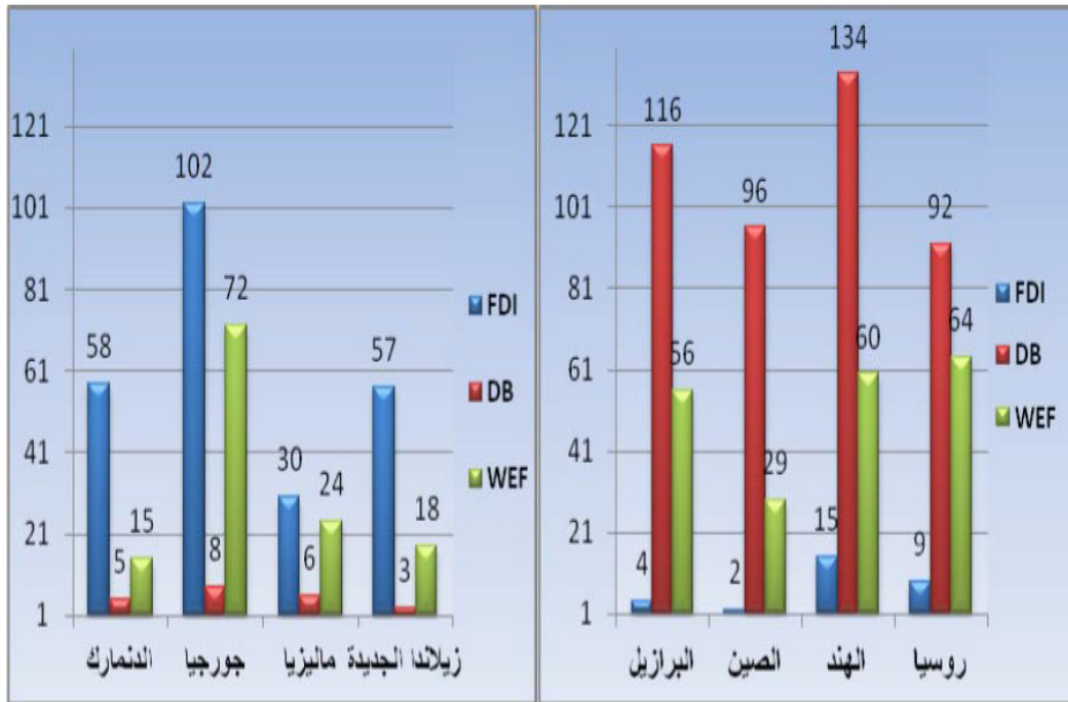
الكثير من نتائج تصنيف الدول حسب مؤشر ممارسة الأعمال لا تتوافق مع القدرة التنافسية للدول وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

تناقض آخر يظهر جليا بين تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" و تقرير آخر "تيسير التجارة في العالم" (The Global

عكس ذلك، يلاحظ أن دولاً تعتلي مراكز متقدمة حسب تصنيف تقرير ”ممارسة أنشطة الأعمال“ كجورجيا (8)، والدنمارك (5)، وزيلاندا الجديدة (3)، تتمركز على النقيض من ذلك في مراتب متوسطة أو متدنية من ناحية استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وهي تباعا 102، و58، و57. (شكل رقم (1)).

توجد في المرتبة (56)، والهند (60)، وروسيا (64). لكن الأغرب من ذلك هو كون هذه الدول تتموقع في مراتب متدنية حسب تقرير ”ممارسة أنشطة الأعمال“ للبنك الدولي، بحيث تحتل روسيا المرتبة (92)، والصين (96)، والبرازيل (116)، والهند (134).

شكل رقم (1): تصنيف بعض الدول الناشئة حسب تقرير ”ممارسة أنشطة الأعمال“ وتقرير ”التنافسية العالمية“ وتقرير الأكتاد حول الاستثمارات الخارجية



الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أكتاد)؛ ممارسة أنشطة الأعمال (DB)؛ المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

## ثالثاً: تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

### 1.3 نبذة تعريفية بالتقرير

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979 تقريراً سنوياً يتم من خلاله بتصنيف عدد كبير من البلدان الصناعية والبلدان النامية حسب مستوى قدرتها التنافسية على المستوى الدولي (148 دولة في آخر تقرير 2013-2014). ويستند هذا الترتيب إلى مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitive Indicator (GCI) والذي تهدف من خلاله هذه المؤسسة تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، وتحديد بالتالي مجالات الإصلاح.

يتم احتساب درجات هذا المؤشر عن طريق جمع البيانات المتعلقة بـ 12 ركيزة تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية. وهي المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، ومدى تقدم الأعمال.

يتم تجميع هذه الركائز إلى ثلاثة فئات رئيسية: "المتطلبات الأساسية" (Basic Requirement)، و"معززات الكفاءة" (Efficiency Enhancers)، و"عوامل الابتكار" (Innovation Factors). الفئة الأولى تضم الركائز الأساسية والتي من المفروض على الدول أقل نمواً أن تتوفر عليها من أجل تحسين تنافسياتها. وتشمل البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد

الكلي، والصحة، والتعليم الابتدائي. أما فئة "معززات الكفاءة"، فهي تتضمن، بالإضافة إلى "المتطلبات الأساسية"، الركائز الضرورية من أجل تطوير وتحسين التنافسية الاقتصادية. ويتعلق الأمر بالتعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق. أما فئة "عوامل الابتكار"، فتشمل جميع الركائز اللازمة التي تخص البلدان الصناعية خاصة تطور بيئة الأعمال والابتكار.

من جهة أخرى، يتم تصنيف الدول حسب مستويات مختلفة تعكس مستوى تنميتها. ولهذا الغرض تم الأخذ بعين الاعتبار معيارين اثنين: المعيار الأول يتعلق بمستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. والمعيار الثاني يحتسب نسبة الصادرات من المنتجات الأولية في إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، بحيث أن الدول التي تصدر أكثر من 70% من السلع تدخل في فئة "المتطلبات الأساسية".

### 2.3 بعض الملاحظات حول المنهجية والمعطيات المستعملة

يستند ترتيب التنافسية، حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، على نوعين من المصادر الرئيسية:

- مؤشرات الكمية (متغيرات الاقتصاد الكلي)، تتعلق ببيانات إحصائية مثل معدلات الالتحاق بالمدارس، والدين الحكومي، وعجز الموازنة، والتجارة الخارجية،... والتي يتم الحصول عليها من عدة منظمات دولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة

العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية...

- نتائج مسح سنوي «مسح الرأي التنفيذي» (Executive Opinion Survey)، المنجزة بين شهري يناير ومايو من كل سنة مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 15000 من رجال الأعمال والشركاء. ويشمل هذا المسح المواضيع والمفاهيم التي تحتاج إلى تقييم أكبر أو التي لا تتوفر على بيانات إحصائية قابلة للمقارنة دولياً لبعض الاقتصادات.

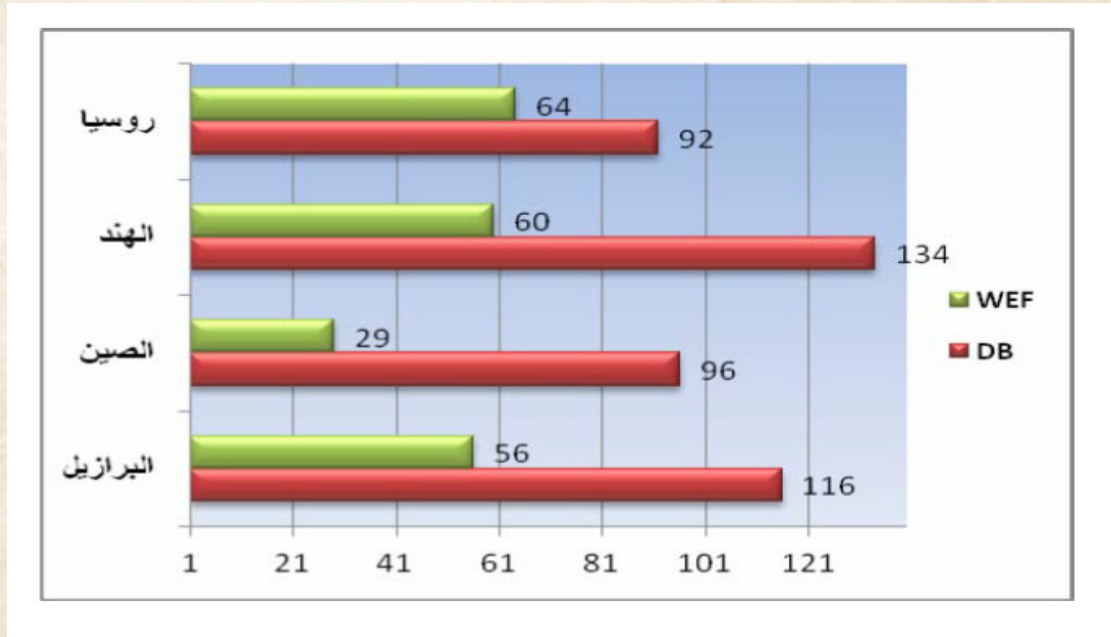
**تحديد العوامل الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال يعتمد على معطيات "نوعية" انطلاقاً من وجهات نظر شخصية لدى عينة من رجال الأعمال. هذا النوع من المصادر تعترضه في العديد من الأحيان انتقادات تخص أجوبة المستجوبين والتي قد تسيطر عليها حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية.**

فإذا كان النوع الأول من المصادر يضم معطيات كمية وأرقام غالباً ذات مصداقية وتصدر بطريقة منتظمة عن منظمات دولية

معروفة، فإن النوع الثاني، الذي يخص تحديد العوامل 16 الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل بلد، يعتمد على معطيات "نوعية" انطلاقاً من وجهات نظر شخصية لدى عينة من رجال الأعمال من مختلف البلدان. وبالتالي، فإن هذا النوع من المصادر تعترضه في العديد من الأحيان، كغالب مسوحات استطلاع الرأي، انتقادات تخص أجوبة المستجوبين والتي قد تسيطر عليها حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية. فصبر الآراء الذي يعتمد على استجواب رجال أعمال حول رأيهم في بلدهم الأصلي قد يخلق تحيز وقد يخضع كذلك إلى إمكانية الأشخاص على توجيه انتقادات لأنظمة لبلدهم.

بالإضافة إلى سبر الآراء، يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي في إطار تحديد أهم معوقات تطوير الأعمال في كل بلد بالاستناد على معلومات يستقيها من بعض التقارير الدولية، خاصة تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، هذا في الوقت الذي لا تزال منهجية ونتائج هذا الأخير تشهد انتقادات شديدة على مستوى العالم. وبالتالي لا يستغرب إذا ما تم ترتيب أكبر اقتصادات الأسواق الناشئة، باستثناء الصين (29)، في مراكز متوسطة في تقرير «التنافسية العالمية»: البرازيل (56)، والهند (60)، وروسيا (64) (شكل رقم (2)).

شكل رقم (2): تصنيف بعض الدول الناشئة حسب تقرير «التنافسية العالمية» وتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال»



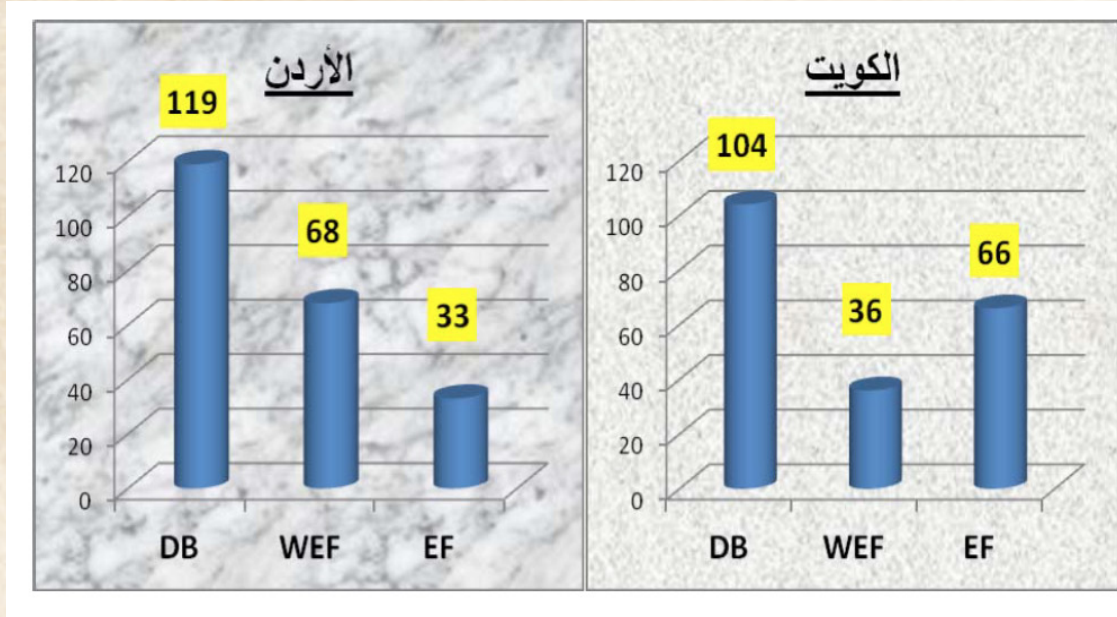
ممارسة أنشطة الأعمال (DB)؛ المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

(75)؛ وكذلك الشأن بالنسبة لاستطلاعات الرأي (Executive Opinion Survey) والتي تبين بأن 11.5% فقط من المستجوبين في الكويت يعتقدون بأن الحصول على الائتمان يشكل عائقاً لممارسة الأعمال.

نفس الاستغراب يخص بلداً آخر وهو الأردن. هذا الأخير يُرتب في المرتبة 33 عالمياً حسب تقرير «الحرية الاقتصادية»، و68 في تقرير «التنافسية الاقتصادية» بينما يتخلف إلى المركز 119 بالنسبة لتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال». في الوقت ذاته نجد بأن مؤشر «أثر الضريبة على حوافز للاستثمار» حسب هذا التقرير الأخير يضع الأردن في المرتبة 102 بينما مؤشر «دفع الضريبة» يجعله في المركز 35.

كذلك الشأن، على سبيل المثال، بالنسبة لبلد كالكويت. فهو يحتل الصف 36 من ناحية «التنافسية الاقتصادية» والرتبة 66 في «الحرية الاقتصادية»، بينما يُرتب في المركز 104 في «ممارسة أنشطة الأعمال». وسيوضح هذا التناقض أكثر إذا ما تعمقنا في تحليل بعض المؤشرات. وهكذا، نجد مثلاً أن «الحصول على الائتمان» يشكل، استناداً لتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال»، أحد العوائق الكبيرة للمستثمرين في الكويت والذي يدفع بهذا البلد إلى التمرکز في الصف 130 عالمياً حسب هذا المؤشر. من جهته، يصنف تقرير «التنافسية الاقتصادية» الكويت في رتبة أحسن بكثير مقارنة مع تقرير البنك الدولي بالنسبة لهذا المؤشر

شكل رقم (3) : تصنيف بعض الدول العربية حسب تقارير ”ممارسة أنشطة الأعمال“ و”التنافسية العالمية“ و”الحرية الاقتصادية“



ممارسة أنشطة الأعمال (DB)؛ المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)؛ ”الحرية الاقتصادية“

ويعتبر مؤشر التنمية البشرية من أهم الإحصائيات التي تُمكن من معرفة التطورات التي تسجلها مختلف البلدان في هذا المجال، خاصة في أبعادها الثلاثة: الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. كما يُمكن من ترتيب الدول حسب مستوى السلم العالمي للتنمية البشرية.

لكن، منذ إصدار أول تقرير للتنمية البشرية وهو يتعرض للعديد من الانتقادات من طرف الكثير من البلدان حول النتائج التي آل إليها في ما يخص تصنيفها على المستوى العالمي، والتي ترى أنه لا يعكس جهودها التنموية. فما هي إذن المعايير المعتمدة لاحتساب هذا المؤشر؟

#### رابعاً: تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

##### 1.4 تعريف بالتقرير

دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Report,) على إصدار، منذ عام 1990، تقريراً سنوياً حول مستوى التنمية البشرية للعديد من دول العالم، والتي بلغ عددها 187 حسب آخر عدد عام 2013. ويتضمن هذا التقرير، من خلال مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)، رصدًا وقياسًا لجهود التنمية بهذه الدول، كما يقدم تحاليل لمواضيع تتعلق بأبعاد التنمية البشرية ويعرض بعض التوصيات لتحسين مختلف جوانبها.



## 2.4 المعايير المعتمدة في ترتيب الدول على مستوى التنمية البشرية

شهد قياس مستوى التنمية البشرية الذي كان يعتمد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة تغييرات وتطورات مستمرة عبر السنين. فقبل عام 1990، كان ترتيب الدول على مستوى التنمية يعتمد على مؤشر الدخل الفردي المقاس بالناتج الداخلي الخام على عدد السكان. إلا أن هذه الطريقة عرفت انتقادات عدة من طرف مجموعة من الاقتصاديين والخبراء في مجال التنمية.

وقد دفع ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعادة النظر و تطوير وتحسين المنهجية التي يعتمد عليها لتصنيف الدول. وهكذا، تم اعتماد، منذ أول تقرير تم إصداره سنة 1990، على مؤشر جديد لقياس مؤشر التنمية البشرية لكل بلد يأخذ بعين الاعتبار بُعدين جديدين غير مستوى الدخل لاحتساب هذا المؤشر، ويتعلق الأمر بالصحة والتعليم.

ومع ذلك، ورغم هذا التطور، لم يسلم بدوره هذا المؤشر في قياس مستويات التنمية من العديد من الانتقادات المتعلقة على الخصوص بطريقة حسابه والمتغيرات التي تكونه. ويبقى أهم تعديل عرفه هو إعادة النظر في طريقة حسابه واستبدال مكوناته بمتغيرات جديدة دون المساس بالأبعاد الثلاثة التي يغطيها، ألا وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

وهكذا فقد تم استبدال مؤشر الدخل الفردي المقاس بالناتج الداخلي الخام على عدد السكان بالدخل الوطني الخام على عدد السكان. كما تم تعويض المؤشرين المكونين لبعده التعليم والمتمثلين في معدل الأمية ومعدل التمدرس بكل من متوسط سنوات التمدرس ومتوسط سنوات التمدرس المتوقع. بينما ظل مؤشر الصحة المقاس بأمل الحياة عند الولادة بدون تغيير.

كما يبقى تعديل مؤشر التنمية البشرية بعامل المساواة بين الجنسين، في الصحة والتعليم والدخل، من أهم التعديلات التي عرفها هذا المؤشر. وقد أدخل تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لتحديد أنواع مختلفة من الحرمان تتعلق بالتعليم والصحة ومستوى المعيشة.

ومن بين التعديلات الجوهرية الأخرى التي عرفها مؤشر التنمية البشرية هو اعتماد المتوسط الهندسي عوض المتوسط الحسابي عند حساب المؤشر المركب للتنمية البشرية بأبعاده الثلاثة أي الصحة والتعليم والدخل. ويظل هذا التعديل على مستوى منهجية حساب هذا المؤشر ذو أهمية بالغة لكونه يُمكن من تقليص تأثيرات المعطيات الإحصائية الشاذة على التغيرات التي تمس مؤشر التنمية.

### 3.4 ملاحظات حول المنهجية المعتمدة

بالرغم من هذه الجهود على مستوى تحسين المنهجية المعتمدة، لا يزال هذا المؤشر ومن خلاله تقرير التنمية البشرية يعرف عدة نواقص:

يمكن أن تعتمد فقط على التطور في عدد السنين الدراسية، فالأهم هو نوعية التعليم وجودته.

عدم اليقين في دقة وجودة المؤشرات الإحصائية. فإذا كان قياس التنمية البشرية يركز على بيانات من البنك الدولي الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي، واليونسكو بخصوص محو الأمية والتعليم، وقسم السكان التابع للأمم المتحدة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، فإن هذه المؤسسات الثلاثة تستخدم بدورها الإحصاءات الوطنية الخاصة بكل بلد وقد تلجأ في بعض الأحيان إلى بعض التقديرات في حالة عدم وجود بعض المعطيات.

لكن، الكل يعلم بأن مستوى تطور الأنظمة الإحصائية يختلف من دولة إلى أخرى وخاصة في الدول النامية. فهناك فقط 71 بلدا لديها نظام إحصائي ينخرط في إطار "المعيار الخاص بنشر البيانات" (Special Data Dissemination Standard) التابع لصندوق النقد الدولي، والذي يشهد على دقة وجودة ومصداقية الإحصاءات لهذه الدول، والتي يوجد من بينها فقط ثلاث دول هي تونس والمغرب ومصر تشكل إلى جانب جنوب أفريقيا أربعة بلدان إفريقية، وإلى جانب الأردن أربعة بلدان عربية. وهكذا، نجد أن 115 دولة غير منخرطة في هذا المعيار، المتشدد والحازم من ناحية جودة الإحصاءات، تصنف العديد منها في مراتب أحسن من دول ذات نظام إحصائي مشهود بمصداقيته عالميا.

**يقتصر مؤشر التنمية على أمل الحياة عند الولادة لقياس تطور القطاع الصحي. في حين أن هذه المتغيرة تعكس فقط البعد الكمي دون الأخذ بعين الاعتبار جانب الجودة في الخدمات الصحية.**

يقتصر مؤشر التنمية على أمل الحياة عند الولادة لقياس تطور القطاع الصحي، في حين أن هذه المتغيرة تعكس فقط البعد الكمي دون الأخذ بعين الاعتبار جانب الجودة في الخدمات الصحية، وهو ما يدفع البعض إلى ضرورة إدماج متغيرة أمل الحياة عند الولادة المبنية على جودة مستوى المعيشة.

**يتم قياس قيمة التعليم برقم يشير إلى متوسط عدد سنوات الدراسة. وبالتالي فإن نسبة التمدرس في دول متقدمة قابلة للمقارنة مع دول نامية أو فقيرة. فالتنمية البشرية بهذا الخصوص لا يمكن أن تعتمد فقط على التطور في عدد السنين الدراسية، فالأهم هو نوعية التعليم وجودته.**

يتم قياس قيمة التعليم برقم يشير إلى متوسط عدد سنوات الدراسة. وبالتالي فإن نسبة التمدرس في دول متقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان قابلة للمقارنة مع دول نامية أو فقيرة كإثيوبيا أو النيجر أو الصومال. فالتنمية البشرية بهذا الخصوص لا

## خامساً: خاتمة

لاشك في أن صدور عدة تقارير دولية تصنف وترتب الدول حسب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية هي بادرة حسنة في حد ذاتها، نظراً لما تحمله من معلومات ومعطيات وتجارب ناجحة لبعض البلدان والتي قد تستفيد منها دول أخرى، خاصة العربية، من أجل وضع اللبنة الأساسية لتحسين الأنظمة المأطرة والمنظمة لبيئة الأعمال بها ولتطوير تنافسية اقتصادياتها وللمو بتتميتها البشرية.

لكن الواقع يبين أن بعض هذه التقارير، والتي أصبحت مرجعاً أساسياً للعديد من فعاليات القطاع الخاص لتحديد توجهاتهم الاستثمارية المستقبلية وكذلك لوكالات التنقيط العالمية من أجل تقييم المخاطر والتصنيف الائتماني لكل اقتصاد، تفتقد في بعض الأحيان إلى بعض المصادقية والتي كانت وراء العديد من الانتقادات من بعض الدول سواء النامية أو المتقدمة. هذه الانتقادات والملاحظات، خاصة نحو تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، تتجلى في انعدام التوافق حول تصنيف الاقتصادات مقارنة مع تقارير أخرى أو في ترتيب دول في مراكز لا تتناسب مع مؤهلاتها الاقتصادية أو الاجتماعية، والذي قد ينعكس بشكل سلبي على بعض الاقتصادات، بما فيها الدول العربية، خاصة على مستوى تنافسيتها أو استقطابها للاستثمارات الخارجية، ومستوى تنميتها.

لذلك فقد أصبح من المهم ومن الضروري أن تتم إعادة النظر في طريقة إعداد وإنجاز هذه التقارير وتطوير مضمونها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار النواقص التي تشوب المنهجية المعتمدة

تتطلب التحديات الحديثة منظورا جديداً تجعل من مؤشر التنمية البشرية يعتمد فقط على الدخل والصحة والتعليم أمراً متجاوزاً. فمن الممكن أن يكون هذا المؤشر مرتفعاً في بعض الدول الغير ديمقراطية أو التي تضع قيوداً كثيرة في ما يخص الحريات الشخصية (سياسية، نقابية، ...).

■ إن عدم الأخذ بعين الاعتبار الحريات المدنية، إلى جانب الاستدامة أو الهشاشة البيئية، في مؤشر التنمية البشرية هو أحد النواقص المهمة الأخرى، خاصة بالمقارنة مع الرؤية الأصلية للتنمية بوصفها عملية لتوسيع الحريات وخيارات البشر. كما تتطلب التحديات الحديثة منظورا جديداً تجعل من مؤشر التنمية البشرية يعتمد فقط على الدخل والصحة والتعليم أمراً متجاوزاً. فمن الممكن أن يكون هذا المؤشر مرتفعاً في بعض الدول الغير ديمقراطية أو التي تضع قيوداً كثيرة في ما يخص الحريات الشخصية (سياسية، نقابية، ...). وبالتالي تتبين أهمية إضافة مؤشر يعكس دور الناس في التنمية من خلال إمكانيتهم في التغيير وقدرتهم و حقوقهم في اختيار منتخبهم، وبالتالي دورهم في التأثير في السياسات العامة.

في وضع المؤشرات. بالموازاة مع ذلك، لا بد للدول العربية، وهذا هو الأهم، أن تتخذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين مناخ الأعمال وتطوير اقتصادياتها واستغلال هذه التقارير، في جانبها الإيجابي، من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال. وهذه بعض الاقتراحات التي تدخل في هذا الإطار:

**من الضروري أن تتم إعادة النظر في طريقة إعداد وإجاز هذه التقارير وتطوير مضامينها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار النواقص التي تشوب المنهجية المعتمدة في وضع المؤشرات. بالموازاة مع ذلك، لا بد للدول العربية، وهذا هو الأهم، أن تتخذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين مناخ الأعمال وتطوير اقتصادياتها واستغلال هذه التقارير، في جانبها الإيجابي، من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.**

- إنشاء لجنة على المستوى الوطني لتحسين بيئة الأعمال (مثل الكويت والأردن مؤخرًا)، تتكون من ممثلين عن القطاع العام وعن القطاع الخاص وكل الأطراف المعنية من أجل:

- ✓ تحديد معوقات الاستثمار وبالتالي وضع التدابير الضرورية لتطوير مناخ الأعمال وتنافسية الاقتصاد.
- ✓ تتبع وتحليل التصنيف الصادر عن أهم المؤسسات الدولية وتدارس

ومناقشة، إذا اقتضى الحال، مع خبراء دوليين يمثلون المؤسسة الدولية المعنية، المنهجية المتبعة لتصنيف الاقتصادات ولإصدار المؤشرات، خاصة تلك التي تدخل في إطار تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال".

✓ تدارس إمكانية الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أخرى ذات أهمية بالنسبة لبيئة الأعمال ولاستقطاب الاستثمارات الخارجية كحالة سوق العقار، أو مستوى مهارات القوى العاملة، أو الأوضاع الأمنية ومستوى الإجرام، أو مستوى البنية التحتية،...

- تمكين القطاع الخاص، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من لعب دور مرجع مهم في هذه التقارير لتقييم مناخ الأعمال والاستثمار.

- حث هذه المؤسسات، خاصة البنك الدولي الذي يصدر تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، على الاستعانة، قبل عرض تقاريرها على الحكومات المحلية المعنية لإبداء رأيها، بأكثر عدد ممكن من ممثلي القطاع العام بكل دولة من أجل الاستبيان الخاص بممارسة أنشطة الأعمال والتأكد من صحة ومصداقية أجوبة المستجوبين والمشاركين في الاستطلاعات.

- دراسة إمكانية الأخذ بعين الاعتبار مؤشر جديد يعكس دور السكان في التنمية وفي التأثير في السياسات العامة وذلك من خلال إمكانيةهم في رسم التغيير في بلدانهم والتصرف بحرية في اختيار منتخبيهم.

بدون شك، ستساهم في تحسين جودة أنظمة الأعمال بهذه الدول وتطوير تنافسيتها الاقتصادية على المستوى الدولي وتحقيق مستوى أفضل للتنمية البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، لابد من التأكيد على ضرورة مواصلة الدول العربية للإصلاحات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والتي،

## الهوامش

- (1) بالتعاون مع «وول ستريت جورنال».
- (2) مؤشر توظيف العاملين لم يدرج خلال تقرير 2014.
- (3) تشتمل بيانات تقرير هذا العام على الأنظمة التي تم قياسها من حزيران/يونيو 2012 إلى ايار/مايو 2013.
- (4) « Les limites méthodologiques des rapports Doing Business ». Bertrand du MARAIS. Document de travail « Attractivité Economique du Droit». 2006.
- (5) مجلة القدس. 29 أكتوبر 2013 "سنغافورة الأولى عالمياً والإمارات تتصدر الدول العربية" <http://www.alquds.co.uk/?p=98165>
- (6) على سبيل المثال، تمر أي شركة بعملية بدء النشاط التجاري مرة واحدة في حياتها.
- (7) باستثناء قياس نوعية المرافق والطرق في مؤشرات التجارة عبر الحدود.

## المراجع

- تقرير "التنافسية العالمية" (The Global Competitiveness Report). المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، 2013-2014.
- تقرير "ممارسة أنظمة أنشطة الأعمال" (Doing Business). البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. 2013.
- تقرير «تيسير التجارة في العالم» (The Global Enabling Trade Report). المنتدى الاقتصادي العالمي. 2013.
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (World Investment Report) حول الاستثمارات الخارجية المباشرة. تقرير "مؤشر الحرية الاقتصادية" (The Index of Economic Freedom) للمعهد الأمريكي (The Heritage Foundation) بالتعاون مع "وول ستريت جورنال".
- "سنغافورة الأولى عالمياً والإمارات تتصدر الدول العربية". مجلة القدس. 29 أكتوبر 2013. <http://www.alquds.co.uk/?p=98165>
- تقرير التنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عدة أعداد.
- « Les limites méthodologiques des rapports Doing Business ». Bertrand du MARAIS. Document de travail « Attractivité Economique du Droit». 2006
- «The measurement of human development: what changes? State of discussions on methods and concepts». Thomas Roca. Foundation for studies and research on the international development. 2010.
- «Can we measure human development». High Commission for Planning. Morocco. 2011.

## قائمة إصدارات (( جسر التنمية ))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الأول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جداول المخلات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات أسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الأسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الآزمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الإقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

الخامس الأربعون	أ. حسّان خضر	الدمج المصري
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	أدوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	البيئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسّان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
		وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
		إلى هونج كونج
		تحليل الأداء التنموي
		أسواق النفط العالمية
		تحليل البطالة
		المحاسبة القومية الخضراء
		مؤشرات قياس المؤسسات
		الإنتاجية وقياسها
		نوعية المؤسسات والأداء التنموي
		عجز الموازنة: المشكلات والحلول
		تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
		حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
		الاستهلاكي
		اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
		اقتصاديات التعليم
		إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة
		مؤشرات قياس الفساد الإداري
		السياسات التنموية
		تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
		التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
		قياس التحوّل الهيكلي
		المؤشرات المركبة
		التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
		برامج الإصلاح المؤسسي
		المساعدات الخارجية من أجل التنمية
		قياس معدلات العائد على التعليم
		خصائص أسواق الأسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
		الاقتصادي الإقليمي
		النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
		سياسات تطوير القدرة التنافسية
		عرض العمل والسياسات الاقتصادية
		دور القطاع التمويلي في التنمية
		تطور أسواق المال والتنمية
		بطالة الشباب
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الخامس والخمسون	د. أحمد طفلاح	
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والخمسون	أ. حسّان خضر	
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والستون	د. حسن الحاج	
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	
الثامن والستون	د. عدنان وديع	
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
الثمانون	د. إبراهيم أونور	
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	

الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	الاستثمارات البينية العربية
التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الأسهم العربية
التسعون	د. حسين الأسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد مولاه	البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية
الثاني والتسعون	د. أحمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
		الخصائص والتحديات
		تذبذب أسواق الأوراق المالية
		الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
		مؤشرات النظم التعليمية
		نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
		حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
		تمكين المرأة من أجل التنمية
		الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
		نظام الحسابات القومية لعام 2008
		تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
		والنامية
		الطبقة الوسطى في الدول العربية
		كفاءة البنوك العربية
		إدارة المخاطر في الأسواق المالية
		السياسات المالية المحايية للفقراء
		السياسات الاقتصادية الهيكلية
		خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
		التعاون الخليجي
		تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
		سياسات العدالة الاجتماعية
		السياسات الصناعية في ظل العولمة
		ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
		المركزية
		التخطيط والتنمية في الدول العربية
		التخطيط الاستراتيجي للتنمية
		سياسات التنافسية
		منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
		الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
		والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والتسعون	د. إبراهيم أونور	
الخامس والتسعون	د. محمد أبو السعود	
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	
السابع والتسعون	د. وليد عبد مولاه	
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	
المائة	د. إبراهيم أونور	
المائة وواحد	د. أحمد الكواز	
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	
المائة وثلاثة	د. علي عبدالقادر علي	
المائة وأربعة	د. وليد عبد مولاه	
المائة وخمسة	د. إبراهيم أونور	
المائة وستة	د. وليد عبد مولاه	
المائة وسبعة	د. أحمد الكواز	
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	
المائة وتسعة	د. بلقاسم العباس	
المائة وعشرة	د. وليد عبد مولاه	
المائة والحادي عشر	د. بلقاسم العباس	
المائة والثاني عشر	د. وشاح رزاق	
المائة والثالث عشر	د. حسين الطلافحة	
المائة والرابع عشر	د. وليد عبد مولاه	
المائة والخامس عشر	أ. صالح العصفور	
المائة والسادس عشر	د. محمد أمين لزعر	

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

[http://www.arab-api.org/develop\\_1.htm](http://www.arab-api.org/develop_1.htm)



## Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait  
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754  
Fax : 24842935



E-mail : [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw)  
web site : [http //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

## المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت  
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)  
فاكس : 24842935